التاريخ العسكري للقوات المسلحة الإماراتية قبل قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة

سيف محمد البدواوى*

يعد هذا البحث محاولة لوضع نظرة شاملة عن القوات المسلحة الإماراتية وذلك بشكل رئيسي في الفترة ما بين 1951-1971 م، ويشرع البحث بتحليل الأسباب المؤدية لتأسيس "قوة ساحل عمان" في عام 1951م من قبَل البريطانيين، ففي عام 1968م قررت بريطانيا أن تنسحب من الخليج ولذا فقد قرر الحكام تأسيس دولتهم الاتحادية وقاموا بدعوة السير/ جون ويلبي ليضع خطة الجيش الاتحادي، وقد انتهى البحث إلى أن الإمارات العربية المتحدة كانت متأثرة بقوة بالخبرة البريطانية.

* أستاذ مساعد بجامعة الشارقة كلية الآداب والعلوم قسم التاريخ والحضارة الإسلامية.

THE ARMED FORCES OF THE EMIRATES PRE-FEDERATION

Abstract

This research is an attempt to provide a comprehensive overview of the armed forces of the Emirates in the period 1951-1971. The work commence by analyzing the reasons for establishing the Trucial Oman Scouts [T.O.S] in 1951 by Britain. In 1968, Britain decided to withdraw from the Gulf and thus the rulers decided to establish their own federal state, therefore, they had invited Sir / John Willoughby to draw a plan of federal army. The research concludes that the armed forces in the United Arab Emirates were strongly influenced by the British experience.

لقد قررت بريطانيا التركيز على منطقة الخليج العربي والاهتمام بها ،على الرغم من جلائها من الهند عام 1947. و يعود ذلك إلى وجود البترول بوصفه عاملا مهما للإستراتيجية البريطانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أجل المحافظة على هذه المكتسبات ، اتخذت بريطانيا عدة خطوات من بينها نقل المقيمية البريطانية من بوشهر في ايران الى البحرين وذلك دعما لسياستها تجاه التركيز على الجانب العربي من الخليج. وكذلك أسست بريطانيا قوة عسكرية سمتها "قوة ساحل عمان" في عام 1951.

أما في مرحلة الستينيات، فقد اتخذت بريطانيا نهجًا آخر في تشجيع حكام الخليج العربي للاعتماد على أنفسهم، وذلك بتشجيعهم على إنشاء مؤسسات عسكرية تابعة لكل إمارة، وإن كانت القيادة بيد ضباط إنجليز، أما في خلال مرحلة المناقشة لقيام الاتحاد، فقد رأت بريطانيا أن تجعل السير وليبي مستشاراً عسكريا لحكام الإمارات التسع لكي يضع الخطط المستقبلية للقوات العسكرية الاتحادية.

سوف يناقش هذا البحث الترتيبات العسكرية، موضحًا أهميتها ودورها، وأخيرًا ما وصلت إليه هذه القوات.

قوة ساحل عمان (TOS):

كانت قوة ساحل عمان التي يعود تاريخ تأسيسها إلى فبراير عام 1951 أول مؤسسة محلية أنشأتها بريطانيا في الإمارات المتصالحة، وذلك لعدة أسباب؛ منها الحاجة إلى حماية شركات البترول[1] التي كانت تقوم بمسح المنطقة بحثـاً عن البترول. ومما شجعها على ذلك احتدام النزاع حول البترول الفارسي في عام 1951 . ونظرًا لأن حدود الأراضي بين الإمارات لم تكن قد رسمت بعد، فقد كانت المنازعات تحدث بين وقت وآخر، لذلك أسست الحكومة البريطانية في عام 1951 ما كان يعرف "قوة ساحل عمان" (Oman Levies)، وأعيد تسميتها " Trucial Oman Scouts " أي كشافة ساحل عمان في عام 1956، وذلك أن رئيس هيئة الأركان العامة للأمبراطورية البريطانية رأى :" بأن من شأن ذلك أن يساعد على تجنيد المتطوعين من الضباط البريطانيين".غير أن الأسم الرسمي باللغة العربية بقي كما هو دون تغير[2]. وكان هذا التدخل البريطاني في الشئون الداخلية لإمارات الخليج انحرافـاً جذريًا عن نظرة بريطانيا القديمة التي كانت تعد الخليج مجرد محطة خارجية في الطريق إلى الهند. وكان من واجبات قوة ساحل عمان، إضافة إلى حماية فرق المسح والتدخل في النزاعات القبلية، حماية المعتمدين السياسيين والساسة البريطانيين الذين يتصادف وجودهم في الإمارات. ويقول البريجادير دي بتس قائد القوة (1964-1967): كان الهدف هو حفظ السلام

في امارات الخليج بالتصدي للمنازعات حول الأراضي الناتجة عن الاكتشافات البترولية[3]، وتقرر إنشاء حاميات عسكرية في المناطق الاستراتيجية المختلفة على طول الإمارات وعرضها مثل حامية المرفأ التي أنشئت على أرض قريبة من المملكة العربية السعودية لمواجهة أي تهديد قد يأتي من ذلك الجانب[4]. ويقول الكولونيل تج ويلسون أول قائد لدفاع أبوظبي 1964: إن الهدف من حماية المرفأ هو حماية الجزء الغربي من الإمارات، فالقبائل في ليوا كانت تعيش في منطقة نائية، وإذا لم تكن للكشافة حامية هناك فيسهل أن يؤثر فيها السعوديون، وأضاف الكولونيل ويلسون قائلا: إن حامية مرفأ قد أسست أيضـًا من أجل حماية منشآت شركات البترول التي تتكاثر حول جبل الظنة[5].

ومن الأهداف الأخرى لتأسيس الكشافة هو الإسهام في الأمن الداخلي للإمارات. فقد رأت بريطانيا التي وضعت المنطقة تحت حمايتها في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر بعد عقدها للمعاهدات المانعة في عام 1892 مع الحكام، أن تسعى للمحافظة على النظام الموجود في كل إمارة من أن تزيد أراضيها على حساب إمارة أخرى، وكان الاستثناء الوحيد هو إمارة الفجيرة التي اعترفت بها بريطانيا في عام 1952 بدلاً من إمارة كلباء[6]. ويقول الميجور جاك برجس القائد السابق لشرطة دبي إنه كان على قوة ساحل عمان أن تحافظ على الوضع الراهن بأن تمنع الحكام الطموحين مثل الشيخ راشد بن سعيد المكتوم من الاستيلاء على أراضي الإمارات الضعيفة[7]. وعلى الرغم من ذلك استمرت النزاعات الخطيرة بين الإمارات؛ لأن أولئك الباحثين عن البترول كانوا يريدون أن يعرفوا مع من سيتفاوضون، وقد حدث نزاع من هذا القبيل بين الفجيرة ورأس الخيمة اللتين ادعت كل واحدة منهما أحقيتها في ملكية قرية مسافي الصغيرة. ونشأ عداء بين سكان القرية بعد أن قسم ممثل وزارة الخارجية البريطانية القرية بين الإمارتين. ولإيجاد حل للمشكلة وضع المعتمد السياسي حامية من كشافة ساحل عمان في القرية. وفي النهاية أنشئت سرية كشافة بصفة دائمة في مسافي[8].

كذلك لعبت قوة ساحل عمان دورًا قويا في حماية الإمارات من أي تهديد من قبل المملكة العربية السعودية طوال فترة النزاع حول البريمي؛ إذ أقامت معسكرًادائما للقوة في الجاهلي إحدى قرى البريمي الواقعة تحت سيادة أبوظبي (اليوم في مدينة العين)[9]، كما شاركت القوة في حرب الجبل الأخضر بين عامي 1957-1959 في الحرب التي قام بها ثوار عمان الأباضية ضد سلطة مسقط والانجليز[10].

ولقد مكنت قوة ساحل عمان التي دربها وقادها ضباط بريطانيون، قبضة بريطانيا من السيطرة على الإمارات. وكان أغلب جنودها من رجال قبائل الإمارات وعمان. وفي عام 1970 تم تجنيد عدد من الجنود (1504) منهم 106 من بلدان عربية أخرى. وكانت بريطانيا تستعمل قوة ساحل عمان كلما رأت ذلك مناسبًا لها للتدخل في الشئون الداخلية للإمارات ولعزل الشيوخ غير المتعاونين؛ مثلما فعلت حينما عزلت الشيخ صقر في عام 1965 والشيخ شخبوط في عام 1966.

لقد مرت عملية بناء قوة ساحل عمان (التي زاد عدد أفرادها من 70 جنديا في 1951 إلى 1504 في فبراير 1970) [11] بعدد من الخطوات لتصبح قوة محلية.

أولا- كان الخلاف حول أفراد هذه القوة، وهل يكونون أفرادا محليين أم من القوات المشكلة من قبل بريطانيا في دول أخرى؛ مثال الجيش العربي الأردني أو من القوات العدنية من قوات الجنوب اليمني. وطرح مندوب وزارة الخارجية أفكاراً أخرى بأن يستفاد من بقايا الراج؛ أي الجيش الهندي الذي كان تابعا لبريطانيا قبل 1947 غير أن آراء أخرى طرحت وساندها غلوب باشا القائد البريطاني للجيش العربي الأردني في ذلك الوقت ومفادها أن تشكل القوات من أفراد محليين وذلك لعدة أسباب كما يأتي:

السبب الأول: كما طرحته وزارة الخارجية البريطانية هو أنه من الأفضل التجنيد المحلي؛ وذلك لسبب سياسي هو سهولة قبول الشيوخ مثل هذه القوة، خاصة إذا علمنا أن بريطانيا ليس لديها سند قانوني يسمح لها بتشكيل قوة عسكرية على تراب الإمارات بدون موافقة الحكام. لذا فإن تشكيل القوة بطاقم محلي سوف يقربها إلى الحكام كونها سوف تؤمن وظائف لأتباعهم.

والسبب الثانى: هو أفضلية تشكيل القوة من المحليين، لأن القوة المحلية " سوف تؤمن معلومات استخبارية ومعرفة محلية أفضل"، وذلك لكونهم من البلد نفسه. والسبب الثالث الداعي إلى تكوين القوة من جنود محليين سوف يحل مشاكل أخرى ذات طابع إنساني كوجود العائلات وسهولة الإجازات مقارنة مثلا بقوات من عدن[12].

في عام 1950 وافقت وزارة المالية البريطانية على المبالغ المقترحة لتشكيل نواة لقوة ساحل عمان بقوة قدرها 70 رجلا ولقد عين ضابط بريطاني في منصب القائد يساعده ضابطان من الجيش العربي الأردني؛ وكذلك انتدب 32 من الرقباء والأفراد للعمل كمدربين للقوة الجديدة والتي تمت الموافقة على تجنيدها محليا، على أن تتوازن الأعداد بين الإمارات، وذلك لتجنب سيطرة أحد الحكام على القوة. وفي بداية الأمر تم إسكان القوة في الثكنات التابعة لسلاح الجو الملكي في قاعدة الشارقة

التي أسست في عام 1932. وفي عام 1952 وصل عدد القوة إلى 100 فرد، ولقد أقيمت أول المراكز الخارجية في رمس ووادي القور ،غير أن هذين المعسكرين تم التخلي عنهما فيما بعد، وتم التركيز على معسكر القيادة في الشارقة ومعسكر الجاهلي في العين، وذلك بعد وصول القوات السعودية إلى البريمي بقيادة الأمير تركي بن عطيشان السديري.

في عام 1956 تم تغيير اسم القوات باللغة الإنجليزية، وذلك لأسباب كما رأتها وزارة الحرب البريطانية، فتغيير اسم القوة من فوج ساحل عمان إلى كشافة ساحل عمان وذلك لما لكلمة كشافة من " نكهة رومانسية " سوف تجذب متطوعين إنجليز. والذي يبدو أن بريطانيا بدأت تعاني من الصعوبات في جذب متطوعين إنجليز لكي ينضموا إلى القوة الجديدة، وذاك قد يعود إلى عدم توافر التسهيلات الحياتية التي تعود عليها الإنجليز الذين عاشوا في الهند أو العراق. وقد تكون الحرارة في الإمارات وصعوبة الصحراء لها أثرها في عمليات التجنيد، هذه إضافة إلى الأخبار حول الصراع على واحة البريمي بين بريطانيا والسعودية. لكن حسب الرسالة السرية التي خرجت من دار المقيم الساسي في البحرين في 18 نوفمبر 1955 الذي أيد فكرة التغيير ، فإنه نوه أن السكان المحليين ليس لهم رأي؛ لأن " الاسم العربي للقوة سيظل على حاله"[13]. أي أن القوة ستكون بالعربية قوة ساحل عمان وأما بالإنجليزي فسوف تصبح "Trucial Oman Scout:".

في بداية الستينيات بدأت السلطات البريطانية في الخليج العربي ممثلة في بالمقيم الساسي في البحرين والمعتمد الساسي في دبي، في ارسال رسائل واقتراحًا عدة لوزارة الخارجية البريطانية مطالبين بزيادة العناصر العربية في القوة وتقليل الضباط والرتب الأخرى الإنجليزية؛ إذ إن أغلب الضباط في يوليو عام 1960 كانوا من الإنجليزوأما الرتب من الضباط العرب المحليين إضافة إلى قلتهم فلقد كانت رتبهم تختلف عن الإنجليز؛ إذ حيث كانوا يميزون بنجوم نحاسية عن الرتب الإنجليزية التي كانت ذهبية ، وهذا في حد ذاته كان مدعاة للتقليل من أهمية الضباط العرب في القوة. ولقد كانت هناك حوالي 100 من الرتب الأخرى ، والذي يبدو أن قرار تغيير اسم القوة شجعهم على المخاطرة والانضمام إلى قوة ساحل عمان.

هناك أسباب سياسية أوردها المعتمد البريطاني دونالد هاولي في رسائله إلى وزارة الخارجية لكي تدعم الحكومة البريطانية تدريب ضباط عرب محليين وتأهيلهم وذلك بإرسالهم الى كليات ومعاهد في بريطانيا؛ مثال كلية الضباط المرشحون في سانت هيرست وموتز في بريطانيا. السبب الذي ركز عليه هاولي كان ذا نظرة مستقبلية ألا وهو تأهيل هذه القوة لتكون نواة لقوات الإمارات فيما بعد

بريطانيا. هذا بالاضافه لكونه قريبا من الميدان ويعايش الواقع للشارع العربي؛ فإنه رأى مدى تأثير المد القومي العربي ، ومن ثم كان من رأيه الأنسب ساسيا التقليل من الضباط والأفراد الإنجليز وإحلال بدلا منهم ضباط محليين مدربين على أيادي بريطانية. وأضاف السيد هاولي: " في الوقت الحالي لا تحظى الخدمة في القوة بالشعبية بين العناصر الشابة"[14].

وأول ما بدئ به هو تحويل ولاء قوة ساحل عمان من المقيم السياسي (Political Resident) إلى الحكام، عن طريق إشراك القوة في اجتماعات مجلس حكام الإمارات المتصالحة. ومثلها أولاً في هذه الاجتماعات ضباط بريطانيون، ثم بذلت جهود في وقت لاحق لإحضار ضباط عرب ليقدموا التقرير السنوي للقوة إلى المجلس مثلما تفعل أية دائرة أخرى من دوائره. وفي الوقت نفسه حث الحكام على المشاركة في النشاطات الاجتماعية والعسكرية لقوة ساحل عمان. وخلافاً لما كان عليه الأمر في السابق وهو تمويل بريطانيا بالكامل للقوة ونشاطاتها، بدأ الحكام يدفعون نسبة معينة من الاعتمادات المالية للقوة قبل الانسحاب عن طريق مجلس الحكام. وطبقاً لبيان أصدره المجلس في مارس 1970 فإن المجلس "قد صادق على صرف الأموال المتراكمة من فوائد البنوك مساهمة من الحكام في دفع رواتب منتسبي قوة ساحل عمان المتصالحة، وتغطية تكاليف تصنيع الميداليات وصرف باقي الحساب على الخدمات الاجتماعية للقوة"[15]. ويكشف هذا الأسلوب (مشاركة الحكام في شئون القوة) أن بريطانيا قد نجحت في خلق صلات أوثق بين قوة ساحل عمان والحكام.

وعند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971، دمجت قوة ساحل عمان في قوة دفاع الاتحاد الجديدة. وتمثل نقل القوة إلى الحكام في إحلال ضباط عرب محل الضباط البريطانيين. وذكر الكولونيل إيف، القائد السابق للكشافة، أن بعض الضباط البريطانيين العاملين في الشئون الإدارية لقوة ساحل عمان قد أبعدوا، وتقرر أن يشتري أعضاء القوة مؤنهم من التجار العرب المحليين[16]. وهكذا بدأ يتناقص عدد الضباط وضباط الصف البريطانيين تدريجياً، وفي الوقت نفسه زاد عدد الضباط العرب. ولقد قدرت الفايننشل تايمز في عام 1968 عدد الضباط البريطانيين العاملين في قوة ساحل عمان بمائة ضابط[17]، وانخفض العدد إلى 43 ضابطاً بحلول عام 1975[15]. وفي سنة واحدة فقط (1969-1970) زاد عدد الضباط العرب من 20 إلى 29 ضابطـاً. على الرغم من هذه الزيادة في عدد الضباط العرب ، فإنه الدلائل تشير إلى أن النفوذ البريطاني بقي قويًا. فكثير من الضباط العرب الجدد كانوا من عدن أو الأردن ؛ إذ تلقوا تدريبهم على أيدي ضباط

بريطانيين. وكان من بين الضباط خريجو مدرسة أولاد قوة ساحل عمان التي هي أيضـــًا تحت إدارة بريطانية.

وقد أنشئت مدرسة أولاد قوة ساحل عمان (خالد بن الوليد فيما بعد) بالمعسكر الرئيسي لقوة ساحل عمان في الشارقة، وخرّجت بحلول عام 1970 أكثر من 101 طالب[16] ،ترفعت نسبة عالية منهم إلى رتبة ضابط، وتبع ذلك استمرار تأثير النظام البريطاني في القوة على الرغم من انخفاض عدد الضباط البريطانيين فيها.و بعد إعلان الانسحاب في يناير 1968 بدأ منتسبي قوة ساحل عمان يقلقون بشأن مستقبلهم. وبدلاً من الاستمرار في القوة انضم كثير منهم إلى قوة دفاع أبوظبي. وفي عام 1970 حث قائد قوة ساحل عمان الحكام على التفكير في مصير أفراد وضباط القوة بعد عام 1971[17]، واتخذت بعض الإجراءات للحد من مخاوف العاملين في القوة؛ مثل منح ميدالية الخدمة الطويلة للجديرين بذلك من منتسبي القوة[18] ،وبناء ثكنات بالأسمنت المسلح بدلاً من الخيام كالتي كانت في معسكر الهمهام في رأس الخيمة، وزيادة مرتبات الضباط والجنود، وإدخال المدافع الرشاشة مقابل البندقيات القديمة[19]. وساعدت قوة ساحل عمان على تدريب القوات العسكرية المستخدمة في كل إمارة. ولكن من ناحية أخرى بدأت القوة تفقد سيطرتها على الإمارات، وبدأت تحل محلها قوات عسكرية محلية. وسندرس في الصفحات التالية هذه القوات، ونتعرف دواعي تأسيسها و العلاقة بين هذه القوات والجلاء البريطاني.

القوات العسكرية المحلية:

في أوائل الستينيات شجعت بريطانيا أبوظبي على إنشاء قوات خاصة بها؛ لأنها كانت تتلقى في ذلك الوقت، بخلاف الإمارات الأخرى، دخلاً ضخمًا من البترول. ولم يشجع حكام الإمارات الأخرى على إنشاء قوات مماثلة إلا بعد إعلان الانسحاب في يناير 1968، وكان السبب الرئيسي لإنشاء قوات عسكرية في الإمارات الكبرى هو الحاجة إلى ملء الفراغ الأمني الذي يخلفه جلاء القوات البريطانية.

وكانت بريطانيا تنظر إلى أمن المنطقة من زاوية معينة ، في حين ينظر إليه الحكام من زاوية أخرى. فبريطانيا كان يقلقها أعمال الهدم من الداخل التي تثيره وتشجع عليه قوة أجنبية أو أكثر، ولها تجربتها في ذلك مع دور مصر في الحركة القومية بعدن. فلدرء المشاكل عملت بريطانيا أولاً، على تشجيع الإمارات الرئيسية لتطور قواتها العسكرية الخاصة بها، التي أنيطت بها المسئولية عن الأمن الداخلي.

فبدون وجود قوات عسكرية في بكل إمارة كانت ستضطر بريطانيا إلى زيادة حجم قوة ساحل عمان، ويترتب على ذلك مزيد من الإنفاق على حساب بريطانيا.

ثانيًا: شجعت بريطانيا ومعها الولايات المتحدة، إيران والمملكة العربية السعودية على التعاون من أجل القيام بدور أكبر في المحافظة على الأمن الإقليمي.

أما من وجهة نظر الحكام، فقد كان هناك عدد من الأسباب التي جعلتهم يسعون إلى تطوير قواتهم العسكرية المحلية، فقد كان يشغلهم التهديد من قبل إيران ومن قبل المملكة العربية السعودية، من ناحية، وتهديد الإمارات بعضها لبعض من ناحية أخرى، لا ما يمكن أن يحدث من تدمير داخلي. ولقد كان لكل من إيران والسعودية دعاوى معروفة جيدًا خاصة بالأرض داخل أراضي الإمارات. فقد طالبت السعودية بواحة البريمي، وطالبت إيران بعدد من الجزر التابعة للشارقة ورأس الخيمة.

حاولت أبوظبي التي كانت واقعة تحت تهديد المملكة العربية السعودية بسبب البريمي، أن تقنع بريطانيا بألا تغادر الخليج، وأعربت عن رغبتها في دفع تكاليف الاحتفاظ بالقوات البريطانية. وحاول مسئولو الإمارة في عام 1969 إقناع زعيم المعارضة البريطاني إدوارد هيث ليدخل في معاهدة دفاعية مع أبوظبي[20]، بمجرد أن يتسلم حزب المحافظين السلطة ولكن حزب المحافظين غير سياسته عندما وصل إلى سدة الحكم ؛ وهو مما دعا الشيخ زايد إلى توسيع قوات دفاع أبوظبي التي تأسست أصلاً في عام 1964[21]

جدول 1 : قوات الإمارات المتصالحة

المكان	اسم القوة	سنة التأسيس	القوة في 1970
الإمارات المتصالحة	قوة ساحل عمان	1951	**1500**
أبوظبي	قوة دفاع أبوظبي	1964	**6000**
دبي	قوة دفاع دبي	1968	**360**
الشارقة	الحرس الوطني	1968	**230**
رأس الخيمة	قوات رأس الخيمة المتحركة	1968	210

السبب الثاني: وراء تكاثر قوات الدفاع الخاصة هو أن الحكام لم يكونوا مطمئنين إلى قوة ساحل عمان التي كانت تنتمي نظريا إلى الإمارات، لكنها عمليا، تحت السيطرة البريطانية الممثلة في المقيم السياسي الذي كان مسئولا في النهاية عن تمويلها. كذلك من أسباب ارتياب الحكام في الكشافة، ما يأتي:

أنها نفذت عملية عزل الشيخين صقر وشخبوط في 1965-1966.

(ب) أن جنود عدن والمحميات الذين نظمتهم بريطانيا ليكونوا الجيش الاتحادي قد تمردوا على سلاطينهم قبل انسحاب بريطانيا من عدن في 1967.

(ج) وجود جيوب من ثوار ظفار في قوة ساحل عمان.

(د) آثار حرب 1967. وهذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى توضيح أكثر. فبعد نشوب حرب يونيه 1967 بين العرب وإسرائيل عقد مجلس حكام الإمارات اجتماعًا طارئـًا لمناقشة الموقف، ووضح رئيس المجلس الشيخ صقر بن محمد، حاكم رأس الخيمة سبب الدعوة الطارئة بقوله[22]:

"لقد دعوت إلى هذه الجلسة الطارئة بسبب الظروف الحاضرة التي تمر بها أمتنا العربية، وذلك لكي ندرس ونناقش معًا هذه الظروف ونتوصل إلى موقف موحد. إنه لواجب لازم على الإمارات المتصالحة أن تساعد الدول العربية الشقيقة في حربها ضد العصابات الإسرائيلية وبما أن المعروف أن قوة ساحل عمان هي قوات تنتمي إلى الساحل المتصالح، فإن إرسال هذه القوات لتحارب ضد إسرائيل هي مساعدة من الساحل المتصالح إلى الدول العربية الشقيقة".

وكان الدافع إلى الاقتراح إما حاجة الحكام إلى التعبير عن تضامنهم مع الدول العربية التي تقاتل إسرائيل ، وإما نظرًا إلى المظاهرات التي اندلعت في شوارع الإمارات، وإما ربما لكلا السببين. ومن ناحية أخرى رفض المعتمد السياسي الاقتراح موضحًا أن حكومة صاحبة الجلالة هي التي تدفع لقوة ساحل عمان لتحافظ على السلام والاستقرار في الإمارات، وأن أي قرار يتعلق بإرسال القوة إلى خارج الإمارات يصدر عن المقيم السياسي في البحرين[23]. ويوضح هذا أن بريطانيا هي صاحبة السلطة الحقيقية على قوة ساحل عمان. وربما كانت هذه الحقيقة هي أحد الأسباب التي دعت الحكام إلى إدارة ظهورهم للقوة ،وتطوير قواتهم الخاصة التي تتقبل أوامرهم.

السبب الثالث: وراء تكوين قوات محلية في كل إمارة هو أن الإمارات قرنت ما بين الهيبة ووجود القوة العسكرية. فتأسيس قوة عسكرية قوية باستعمال عائدات البترول كان يعد عاملاً من عوامل علو المكانة في أعين الحكام الموجودين في الجوار وفي العالم العربي الكبير[24].

كان التوسع الكبير لقوات الحكام، وبخاصة في إمارة أبوظبي، يعني أن الشركات البريطانية قد حصلت على عقود ضخمة لتوريد الأسلحة والمعدات[25]. وعلى سبيل المثال فقد باعت شركة لاندروفر مئات من السيارات إلى القوات العسكرية في الإمارات المختلفة، وفي عام 1970 وفرت بريطانيا لقوة دفاع أبوظبي معدات في شكل سيارات صلاح الدين المدرعة، وسيارات فراث التي تستعمل في المهام الكشفية، ومدافع زنة 25 رطلاً لإسناد المدفعية. كما تعاقدت أبوظبي مع شركات بريطانية لتوفر لقواتها الجوية التدريب وأعمال الصيانة[26]. وقد كسبت هذه الشركات مبالغ طائلة من إنفاق أبوظبي العسكري الذي ارتفع من آلاف قليلة من الدينارات في 1965 إلى 40 مليون دينار بحريني في 1969[27].

في الوقت نفسه وجد كثير من الضباط البريطانيين فرصًا للعمل في القوات العسكرية الجديدة التي أسستها كل إمارة. فعلى سبيل المثال، كان قائد قوات رأس الخيمة المتحركة هو الرائد ديفيد نيل الذي خدم في قوة ساحل عمان سابقا[28] ، والنقيب تم آش "الذي عمل جاسوسا صحراويا في قوة ساحل عمان (DIO)" ، أيضـًا أصبح قائدًا لقوات رأس الخيمة المتحركة[29]. كذلك عمل ضباط بريطانيون آخرون في رتب عليا بقوة دفاع أبوظبي، كالكولونيل ويلسون الذي كان قائدًا للجيش، والمقدم بول في البحرية، والمقدم ستوري في القوات الجوية، وتشارلس وينتر في الحرس الأميري، وآرثر كليمنتس الذي أصبح كبير ضباط الاستخبارات[30].

وإلى جانب هؤلاء الذين انضموا إلى القوات المحلية ساعد بعض الجنود البريطانيين من الجيش البريطاني على تأسيس قوات الدفاع الخاصة وتدريبها. فمثلاً في يونيه 1972 وافقت مجموعة من فريق المساعدات العسكرية البريطانية الموجودة بالشارقة على تدريب ضباط مرشحين ليعملوا في كتائب مشاة أبوظبي(31). وأتيحت الفرصة أيضـًا لكثير من الضباط البريطانيين المتقاعدين للعمل برواتب مجزية في قوات الدفاع المحلية(32). وإلى جانب هؤلاء هناك أيضـًا ضباط أردنيون كثيرون يعملون في رتب أدنى. وتم تجنيد أغلب ضباط الصف والرتب الأدنى من العمانيين ومن العرب المحليين.

وتجلى مظهر آخر من مظاهر النفوذ البريطاني في طريقة لبس الجنود، وفي العمل بالتقاليد العسكرية البريطانية، وفي الميداليات والشارات ومسميات الرتب المختلفة، وفي الإدارة. ويوضح كل هذا مدى تأثير بريطانيا في تكوين الجيوش المحلية للإمارات.

وقد سمحت بريطانيا بتكوين القوات المحلية اعتقادًا منها بأن هذه القوات سيكون لها دور مفيد في السيطرة على الأمن الداخلي. ولسوء الحظ أثار بناء هذه القوات التنافس بين الإمارات. وكان ألبرت حوراني (مؤرخ عربي) قد ظن في عام 1968 أن تؤدي مساعدة بريطانيا في تدريب القوات العسكرية المحلية وإعدادها إلى نتائج سلبية، وتتسبب في نشوء منافسة حادة بين الشيوخ(33). ومن الأمثلة التي يمكن إيرادها للصدام بين إمارة وأخرى ما حدث بين دبي والشارقة بشأن قرية نزوى ،عشية انتهاء السلطة البريطانية في المنطقة في نهاية 1971، وشكلت القوات تهديدًا مباشرًا للحكام أنفسهم(34). والمثال الواضح على ذلك حالة الشيخ عبد العزيز قائد الحرس الوطني بالشارقة الذي حاول خلع حاكم الإمارة الشيخ سلطان في 1986. وسيئة أخرى من مساوئ هذه القوات المحلية هو أن توسعها السريع أضعف قوقساحل عمان المتصالحة التي كان من الممكن أن تشكل النواة لقوات حكومية اتحادية. وأخيرًا فقد أدى بروز خمس قوات مختلفة في الإمارات المتصالحة إلى الازدواجية في المنشآت العسكرية، وفي العاملين، وفي برامج التدريب؛ وهومما زاد النفقات العسكرية كثيرًا.

ويلوبي وموضوع قوات الدفاع الاتحادية:

في أثناء انعقاد الاجتماع الثاني لحكام الإمارات التسع بالدوحة من 20 إلى 22 أكتوبر 1968 بغرض تكوين اتحاد يضم هذه الإمارات، جرت مناقشة الاحتياجات الأمنية والدفاعية للاتحاد المرتقب، ووافق الحكام على تعيين مستشار

عسكري كبير يقوم بدراسة الموضوع، فدعي الميجور جنرال السير جون ويلوبي قائد القوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط سابقـًا والقائد الأمني السابق في عدن (1965 – 1967) ليكون مستشارًا لقوة دفاع الاتحاد، فمكث أكثر من شهرين في الخليج ثم قدم تقريره في العشرين من إبريل 1969 ، وأشار في التقرير إلى أن التهديدات ضد اتحاد الإمارات العربية بعد جلاء القوات البريطانية عن المنطقة في 1971 قد تأتي من مصدرين:

الأول: التدمير من الداخل بوساطة[35]:

أ- العناصر الرافضة الموجودة في المناطق الآهلة بالسكان.

ب- العمالة الأجنبية.

ج- المهاجرين غير الشرعيين.

د- الأسلحة والمتفجرات المستوردة بطرق غير مشروعة.

هـ. برنامج مدروس للدعاية الهدامة.

أما المصدر الثاني للتهديد فيكون من الخارج ، ولا يتأتى لهذا التهديد أن يتم إلا بعد أن يكون التهديد الداخلي قد أضعف الاتحاد بإثارة الخلافات بين الإمارات الأعضاء وزرع عناصر مدمرة[36]. وعلى هذا الأساس ركز تقرير ويلوبي على العوامل الداخلية مصدرًا رئيسًا لما يتهدد استقرار الاتحاد، كذلك رأى التقرير أن سكان الإمارات والمهاجرين غير الشرعيين والعمالة الأجنبية عرضة لأن تؤثر فيها قوة أجنبية كمصر والعراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو الاتحاد السوفيتي فتحاول إسقاط حكومة الاتحاد. وإذا ما أخذ في الحسبان أن:

أ. مشاكل شبه الجزيرة العربية وقتذاك: حرب أهلية في اليمن الشمالي، وحكومة راديكالية في اليمن الجنوبي،و ثورة ظفار في عمان.

ب. سياسة التعاون والتفاهم المشترك بين المملكة العربية السعودية وإيران حول أمن الخليج.

ج. تجربة ويلوبي السابقة في عدن بوصفه قائدًا أمنيًا (1965 – 1967)، فليس مفاجئـًا أن يركز ويلوبي على العوامل المحلية مصدرًا رئيسًا محتملاً للتهديدات الموجهة ضد استقرار الاتحاد.

ومن ناحية أخرى يجوز القول بأن التقرير قد بالغ في التركيز على التهديد الداخلي لاستقرار الاتحاد؛ لأن هذه العناصر التي وصفها بالهدامة ممثلة في المهاجرين غير الشرعيين وفي العمالة الأجنبية ومواطني الإمارات قلما استطاعت أن تشكل تهديدًا يحسب حسابه.

أوصى التقرير أيضـــًا بتأسيس قوة دفاع صغيرة قوامها 2000 جندي[37]، و 8 طائرات متوسطة الحجم لدوريات البحرية[38]، و 9 صواريخ تايجر كات أرضية تنشر حول الأهداف المهمة، و 18 طائرة هوكر هنتر[39].

ولم يتجاهل التقرير مصير قوة ساحل عمان المتصالحة ودورها–حسب رأي تريم[40]– ولم يجعل من تحويل القوة إلى نواة لقوة الاتحاد أهم نقطة فيه –كما قررت ذلك (السيار) خطأ[41]. والحقيقة أن قوة ساحل عمان قد لعبت دورًا في القوة الاتحادية الجديدة، وان كان عددهم صغيرا ؛ فانه كان قياديا وكان ينظر الى القوة على أساس النموذج في الضبط والربط العسكري يحتذى به من قبل القوات المحلية؛ فعلى سبيل المثال أوصى التقرير في الفقرة 66 بالآتي:

ينبغي الاستفادة التامة من تسهيلات التدريب الموجودة لدىقوة ساحل عمان.

يطلب إلى الحكومة البريطانية أن توافق على أن تساعد قوة ساحل عمان في تدريب أول كتيبة للاتحاد[42].

تصور التقرير أن يتم في آخر المطاف استيعاب قوة ساحل عمان في القوة الجديدة، غير أن القوات التي قد تلعب دورًا مهما في تأسيس قوة دفاع الاتحاد المقترحة هي القوات البريطانية الموجودة في الخليج. ولقد جاء في التقرير، الفقرة 58، أن من الضروري وجود هيئة من القوات الأجنبية تقوم بتكوين قوة دفاع الاتحاد وتدريبها (ويفضل أن تكون قوة التدريب من الجيش البريطاني)[43]، واقترح التقرير أن تؤسس قوة دفاع الاتحاد في الشارقة؛ لأن ذلك مفيد في الارتباط بالقوات البريطانية في خلال فترة التكوين وبالقرب من مركز الاتصالات الذي يمكن من الحصول على مشورة خبراء متخصصين[44].

وأخيرًا أوصى التقرير بأن الحاجة تدعو إلى وجود عدد من الضباط الأجانب من أجل تكوين قوة دفاع الاتحاد، وافترض أن يكونوا ضباطـــًا بريطانيين[45]. وقد ذكر ويلوبي نفسه في تقريره بأن قوة دفاع الاتحاد قد تنتقد بأنها تكونت بإيحاء بريطاني وتدريب بريطاني، ويمكن أن تفسر بأنها محاولة الهدف منها استمرار النفوذ العسكري البريطاني في الخليج[46]. وعلى آية حال أصبح فريق التدريب العسكري البريطاني المقيم في الشارقة مسئولاً عن تدريب قوات الاتحاد، فأعطى النصائح المتعلقة بالاستطلاع والمدفعية والهندسة، وهلم جرا[47].

قصد بالتدابير المذكورة أعلاه تحضير المنطقة لما بعد الجلاء. وكان هناك بعض الخلاف، فالبريطانيون بمن فيهم السير جون ويلوبي والكولونيل تج ويلسون

(قائد قوة أبوظبي) والمستر جون بتلر (مستشار أبوظبي المالي) [48]، وجون مكارثي من وزارة الخارجية[49]، وشخصيات عدة بارزة أيدوا فكرة تأسيس جيش صغير، حسبما اقترح التقرير. لكن بعض الحكام لم يوافقوا على ما ورد بالتقرير، مفضلين تأسيس قوة دفاع كبيرة. وانعكست آراء هؤلاء الحكام في مناقشات اللجنة العسكرية التي عقدت اجتماعها بالبحرين من 15 إلى 16 يونيو 1969.

وأوصى ممثلو الحكام في اللجنة العسكرية في أثناء المناقشة الخاصة باتحاد الإمارات التسع، بتأسيس قوة دفاع أقوى، خلافـًا لما ورد في تقرير ويلوبي، وأوصت اللجنة كذلك بدعوة فريق تدريب عسكري من دولة عربية شقيقة ليضطلع بمسئولية تدريب قوة دفاع الاتحاد[50]، وأوصت في الوقت نفسه بأن:

يطلب إلى أحد الملوك أو الرؤساء العرب أن ينتدب عددًا من الضباط ذوي الرتب العليا، وأن يختار واحدًا منهم ليقود قوة دفاع الاتحاد[51].

وبعد فشل محاولة توحيد الإمارات التسع تكونت قوات دفاع الإمارات العربية المتحدة على أساس مزيج مما ورد في تقرير ويلوبي وما جاء في توصيات اللجنة العسكرية. فعلى سبيل المثال قد أنشئت قوة دفاع كبيرة، وهذا الجانب يساير توصيات اللجنة، ودعي البريطانيون ليدربوا قوات الإمارات العربية المتحدة ويقودوها. هذا إضافة إلى دمج كامل لقوات ساحل عمان في القوة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الخلاصة:

كان الهدف من هذا البحث هو دراسة التطورات في مجال التاريخ العسكري للإمارات المتصالحة قبل قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة ؛ إذا غطى ثلاثة محاور: تاريخ قوة ساحل عمان التي أنشئت في عام 1951، والمحور الثاني كان عن القوات الخاصة لكل إمارة ؛ إذ شجعت بريطانيا الإمارات منفردة على تشكيل قوات عسكرية صغيرة، والمحور الأخير كان عن دور سير ويلبي بوصفه مستشارًا عسكريًا إنجليزي في خلال المناقشات لقيام الاتحاد.

الدراسة كذلك بينت التغير الذي جرى على السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية ؛ إذ بدات تتدخل في الشئون الداخلية للإمارات العربية في الخليج العربي، وبدون أي اتفاق قانوني يدعم هذه التدخلات. والذي أثبتته الدراسة أن السبب الرئيس وراء إنشاء قوة ساحل عمان هو تدفق النفط بكميات كبيرة في إمارات الخليج العربي. إضافة إلى ذلك خوف بريطانيا من ان تذهب تلك الثروة إلى الشركات الأمريكية التي كان لها يد في تأجيج موضوع الصراع على البريمي.

أما القوات الخاصة لكل إمارة فقد سمحت بريطانيا بل شجعتها لأسباب تتعلق بالتوفير في المصروفات البريطانية، وكذلك لتحميل الحكام مسئولية المحافظة على الأمن الداخلي لكل إمارة. الحقيقة أن تشكيل قوة محلية لكل إمارة كانت عقبة فيما بعد لدمج هذه القوات في القوات المسلحة الاتحادية، بل إن القوات الخاصة بإمارة دبي مثلا لم تدمج في القوات الاتحادية إلا في التسعينات.

أدى تقرير سير جون ويبلي إلى خلق حالة استياء لدى الحكام الذين فوضوه بناء على توصية بريطانية في وضع دراسة حول االقوات المسلحة الاتحادية. كان من رأيه ويسانده شخصيات إنجليزية فعالة بأن التهديدات الخطرة على الاتحاد هي من الداخل وليس هناك أية تهديدات خارجية، وذلك لكون بريطانيا سعت إلى تشجيع المملكة العربية السعودية وإيران إلى سد الفراغ والمحافظة على أمن المنطقة. أما وجهة نظر الحكام فهي أن التهديد الذي كانت تواجهه الإمارات كان من تلك الدولتين وخاصة حول موضوع البريمي وموضوع الجزر الذي كانت تطالب به إيران. وتم في الأخير التوصل إلى دمج الفكرتين بحيث الاستعانة بالقوات البريطانية في تدريب القوات الاتحادية، ولكن القيادة أوكلت إلى جنرال أردنى سعى إلى تشكيل قوات مسلحة متكاملة.

الهوامش

1. Trucial Oman Scouts Handbook, Dubai, 24 June 1969

2. محمد مرسي عبالله، تاريخ الامارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965. المجلد الرابع: الامارات في بداية عصر التحديث 1945-1965. (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، 1997)، ص 182.

3. مقابلة مع دي بتس القائد السابق لقوة ساحل عمان .

4. أنظر الخارطة رقم 1

5. مقابلة مع العقيد ويلسون القائد السابق لقوات أبوظبي.

6. John Duke Anthony, Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum, (Washington, DC; The Middle East Institute, 1975) p. 202

7. مقابلة مع جاك برجز، القائد السابق لشرطة دبي. دبي، 1986/9/15.

8. نفس المرجع السابق.

9. مقابلة مع العقيد ويلسون، القائد السابق لقوات دفاع أبوظبي. 1989./6/2.

10. The Times, special report, The Union of Arab Emirates, 3.3.1969

11. Report of Colonel P. Ive, Commander of TOS to the TSC. Dubai 1970

12. FO 371/1146801 Letter on changing TOS name. 1955, (Top Secret).

14. FO 371/149048 Letter from Donald Hawley to Sir G Middleton (Political Resident,. Bahrain), 14/5/1960.

15. Communiqué 1970, op, cit., p. 1. Regarding the amount that was paid by the FO & MOD, The Financial Times, stated that it was 1.5 million Sterling Pounds in 1968, 23.2.1968

16. Colonel Ives Report, op. cit., p. 2 . أنظر كذلك محمد مرس ، مرجع سابق

17. The Financial times, 23.2.1968; and see also The Times, 3.3.1969

18. Halliday, Arabia without Sultan, (London: Pigeon, 1977),p., 72.

19. Colonel Ives Report, op, cit., p. 2

20. The Financial Times, 23.2.68; and Colonel Ives Report, op. cit., p. 4

21.. Ibid, p. 3

22. Ibid, p. 2

23. الأوراق الخاصة، محمود حسن جمعة، مستشار بديوان رئيس الدولة السابق. أبوظبي: 1998 مقابلة.

24. Notes on Abu Dhabi, op. cit., pp. 23-24

25. مجلس حكام الإمارات المتصالحة، مجلس التطوير، 4/8/23 (ضبط قرارات مجلس حكام الإمارات المتصالحة في جلسته الطارئة) دبي: 6 / 6 / 1967

26. Ibid. p. 2

27. The Times, 17.7.1969

28. مقابلة مع الكولونيل ويلسون، أبوظبي 2 / 6 / 1989

29. R. Nyrop, ed. Persian Gulf States: Country Studies Washington D.C.; US Gov. Printing Office, 1984 pp. 406-407.

30. E.I.U. The Arabian Peninsula and Jordan, Quarterly Economic Reviews, 1969, p. 19

31. The Times, 15.7.1969

32. مقابلة مع تيم آش، القائد السابق لقوات رأس الخيمة المتحركة، دورست بريطانيا: 1987/2/5

33. John Butler, Uncivil Servant: In India, Pakistan, Kenya and Abu Dhabi, (Edinburgh: the Pentland Press Ltd. 1989) p. 136

34. ملفات وزارة الخارجية لدولة الامارات. رسالة من وزارة الدفاع لدولة الإمارات إلى السفارة البريطانية

في الإمارات 7 / 6 / 1972

35. ملفات وزارة الخارجية لدولة الامارات، رسالة من السفارة البريطانية بأبوظبي إلى وزارة الدفاع لدولة الإمارات، 10 / 6 / 1972

36. The Center for Strategic and International Studies, the Gulf: Implications of British Withdrawal, Washington DC: Georgetown University, Special Report, no. 8, 1969

37. The Guardian, 16.4.1970; and interview with Brigadier De Butts, Ex Commander of the UDF (London: 19.

38. F 9/1, report of the Advisory Mission on Defense to the Union of Arab Emirates, by Major-General Sir John Willoughby, 20.4.1969. (Secret)

39. Ibid

40. Ibid

41. Ibid
42. Ibid., Article 77; See the Times, 17.7.1969
43. Taryam, op. cit., p. 114

44. عائشة السيار، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
(الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الجامعة، 1996)، ص. 385

45. F 9/1, Willoughby Report, op. cit., Article 66
46. Ibid., Article 58
47. Ibid., Article 33
48. Ibid., Article 14
49. Ibid., Article 59
50. Ibid., Article 61
51. Butler, op. cit., p. 136
52. Private notes from Mr. McCarthy, type-written. 18.2.1987

53. بيان من اللجنة العسكرية الاتحادية، البحرين، 16 / 6 / 1979

54. نفس المرجع

أهم المراجع:

أولاً: وثائق غير منشورة:

1. وثائق وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
2. وثائق الحكومة البريطانية في المكتبة العامة في كيو جاردن.
3. الأوراق الخاصة لمحمود حسن جمعة المستشار لحكومة أبوظبي، أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.
4. وثائق مجلس التطوير، مجلس حكام الإمارات المتصالحة، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
5. تقرير السير جون وليبي عن القوات المسلحة الاتحادية. (أوراق خاصة غير منشورة).
6. مقابلات شخصية مع عدة شخصيات وضباط إنجليز سابقين.

<u>ثانيًا: كتب ومراجع منشورة:</u>

1. تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، المجلد الثاني. تحقيق: د. محمد مرسي عبد الله.
2. السيار، عائشة،
3. Burrows, Bernard. Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition, 1953-1958. Salisbury: Michael Russell (Publishing) Ltd, 1990.
4. Butler, J. Uncivil Servant: In India, Pakistan, Kenya and Abu Dhabi, Edinburgh: the Pentland Press Ltd. 1989.
5. The Center for Strategic and International Studies, the Gulf: Implications of British Withdrawal, Washington DC: Georgetown University, Special Report, no. 8, 1969.
6. John Duke Anthony, Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum, Washington, DC; The Middle East Institute, 1975.